

Distr.
GENERAL

A/48/480
S/26547
7 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البنود ٣٦ و ٦١ و ٧١ و ٨٠ من جدول الأعمال
قانون البحار
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزاع السلاح العام الكامل
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة

على إثر اعتراض قوات الولايات المتحدة للسفينة الصينية "ين هي" في الخليج الفارسي متذرة باتهامات لا أساس لها ضد جمهورية ايران الإسلامية، وفي أعقاب التحقيق الذي قام به البلد الثالث لمحتويات السفينة، وهي التحقيقات التي أثبتت أن هذه الاتهامات باطلة، وبناء على تعليمات من حكومتني، أود أن أوجه انتباهكم الى بعض المسائل.

إن تكرر أعمال من قبيل اعتراض سفينة تجارية في المياه الدولية تحت ستار اشتباه لا أساس له بأنها تنقل سلعا محظورة متجهة الى واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وبث الافتراءات على أعضاء في الأمم المتحدة، إنما تهدف الى تقويض السلم والأمن في المنطقة. وسوف تضعف ثقة الدول في تنفيذ قواعد القانون الدولي.

وللأسف، فإن حكومة الولايات المتحدة، تصطنع الأزمات بطريقة لا مسؤولة ومن خلال الاستخدام المتكرر للاتهامات والإشاعات التي توحى بها أهواؤها. هذه هي الطريقة التي تحاول بها تسويغ وجودها وتعزيزه في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك الخليج الفارسي وبحر عمان.

إن اعتماد الولايات المتحدة الشديد على المعلومات التي تبث بسوء نية داخل ذلك البلد وخارجه يشكل مصدر قلق شديد. وهذه المعلومات تفتقر في العادة الى مصدر موثوق، واستخدامها من جانب الولايات المتحدة يهدد السلم والأمن الدوليين. وإن الحملة الدعائية القائلة بأن دولا أخرى تشتري أو تنتج

أسلحة محظورة وما يستتبع ذلك من أعمال من قبيل اعتراض السفينة الصينية، لن تساعد في صيانة السلم والأمن الدوليين ولن تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. بل أنها في واقع الأمر، ستصعد سباق التسلح لأنها تخلق جوا من الخوف والقلق؛ وسوف تضعف التفاهم والثقة على الصعيد الدولي، وستخلق جوا يتسم بانعدام الأمن والاضطراب في مناطق مختلفة، وستحيل الى رماد جميع الآمال في بناء مجتمع دولي قائم على حكم القانون. ومما لا شك فيه أن قيام الولايات المتحدة بطرح ادعاءات لا اساس لها كهذه واعتراضها غير القانوني لسفينة متجاهلة تجاهلا تاما لحكم القانون، إنما يؤديان في هذه الظروف الى إحداث أثر معاكس على قبول اتفاقية حظر استحداث ونتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

إن إعلان الولايات المتحدة صراحة أنها تنوي استخدام نفس الاتهامات الباطلة للقيام بأعمال مماثلة في المستقبل، على الرغم من ثبوت بطلان اتهاماتها الأخيرة، يشكل سببا آخر للقلق على الصعيد الدولي. إن عمل الولايات المتحدة يشكل انتهاكا خطيرا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة بحرية الملاحة التجارية والتجارة. ولن يساعد في المحافظة على مصداقية القواعد والأنظمة المقبولة ذات الصلة بحرية الملاحة التي تعد أساسية لحرية التجارة سوى صدور رد ملائم من جانب المجتمع الدولي.

إن ما قامت به الولايات المتحدة من عمل ليس له تسويغ قانوني ولم يزد عن كونه نوعا من التمرد على قواعد القانون الدولي المعترف بها. كما تسبب في وقوع خسائر كبيرة للعديد من الأفراد، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية قانونية تجاهها.

وأود أن أعرب عن قلق حكومتي البالغ إزاء الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة في الخليج الفارسي وبحر عمان. وينبع هذا القلق من كون بلدنا يتمتع بأطول خط ساحلي وبالتالي بأكبر مصالح استراتيجية راسخة في منطقة الخليج الفارسي. وإني أرى من الضروري أن أعيد الى أذهانكم أن استمرار هذه الأنشطة بما يخالف القانون الدولي، في أي جزء من العالم، يقوض السلم والأمن والثقة بصورة خطيرة على الصعيد الدولي. وعليه فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن على المجتمع الدولي أن يرفض هذا الخروج على القانون وأن يحول دون قيام الولايات المتحدة بدور الشرطي الدولي الذي اسندته الى نفسها، مما يتعارض ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وسيكون محل تقدير بالغ إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٦١ و ٧١ و ٨٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كمال خرازي
السفير
الممثل الدائم
